الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٢٣**

الاثنين ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا . . . . . (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٣ (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للمتكلمين المتبقين على قائمتنا من الأسبوع الماضي الذين يودون التكلم تعليلا للتصويت على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1.

السيد وانغ تشانغ (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين اتخاذ التدابير المناسبة من جانب المجتمع الدولي لتنظيم تجارة الأسلحة، ولا سيما، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وتعتقد الصين أن الهدف الرئيسي لمعاهدة تجارة الأسلحة ينبغي أن يتمثل في صون الاستقرار العالمي والإقليمي مع كفالة حق البلدان في الدفاع عن أنفسها وتلبية احتياجاتها الأمنية. وبالتالي، ينبغي أن تكون هذه المعاهدة عالمية وموضوعية وغير تمييزية.

ويبدو من المناقشات الحالية في الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو عقد معاهدة لتجارة الأسلحة أنه لا تزال هناك خلافات كبيرة فيما بين الأطراف عندما يتعلق الأمر بأهداف المعاهدة ومقاصدها ونطاق تنفيذها، والمبادئ المتصلة بها وعناصرها الأخرى. ولن يتسنى تسوية تلك المسائل بدون المشاركة التامة للبلدان الرئيسية المتاجرة بالأسلحة. وندعم الجهود التدريجية التي تبذلها الأطراف المعنية في سياق الأمم المتحدة بغية مواصلة المناقشات بشأن تلك المسائل استنادا إلى توافق الآراء للتوصل إلى المزيد من الاتفاق. ولن نتمكن سوى بتلك الطريقة من أن نكفل حصول نتائج المناقشات على التأييد العالمي واستكمالها في آخر المطاف. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا تُقوِض المناقشات أبدا مركز مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات بشأن نزع السلاح.

ومن المؤسف أن مشروع القرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.38/Rev.1، لا يستجيب لشواغل الصين. وهو، على نحو خاص، لا ينص صراحة على وجوب الاتفاق على معاهدة تجارة الأسلحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

استنادا إلى توافق للآراء، ومن المؤكد أنه لا يفضل التوصل إلى توافق الآراء الذي سيتوج بإبرام معاهدة تشارك فيها جميع البلدان الرئيسية المتجرة بالأسلحة. وبالتالي، امتنعت الصين عن التصويت على مشروع القرار.

السيد ماتامبو (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): تغتنم زمبابوي هذه الفرصة لتعلل تصويتها على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ''معاهدة تجارة الأسلحة''. وتشاطر زمبابوي الفكرة النبيلة المتمثلة في إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة ينبغي أن يكون هدفها وضع معايير مشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها بغية الحيلولة دون تحويل اتجاهها إلى السوق غير المشروعة والأطراف الفاعلة من غير الدول.

وتشعر زمبابوي بالقلق لأن مروجي معاهدة تجارة الأسلحة قرروا بدء المفاوضات على المعاهدة المقترحة في العام القادم، قبل أن يحسم الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو معاهدة لتجارة الأسلحة إبرام اتفاقات بشأن أهدافها ونطاقها ومعاييرها. وكنا نحبذ أن يواصل الفريق العامل المفتوح باب العضوية مداولاته للتمكن من معالجة مصالح الدول الأعضاء وشواغلها على نحو كامل. ويدل التسرع في إبرام معاهدة بحلول عام ٢٠١٢ على أن مروجي معاهدة تجارة الأسلحة غير مستعدين لمراعاة المصالح الوطنية الحيوية لجميع الدول الأعضاء وشواغلها المعرضة للخطر في سياق هذه المسألة الأمنية والدفاعية الحساسة. والقيام بعملية متسرعة يمكن أن يؤدي إلى مفاوضات معيبة، ومن ثم، إلى إبرام معاهدة تنطوي على المشاكل وتكون أقل استحسانا.

وعلاوة على ذلك، وبما أن قرار إبرام معاهدة تجارة الأسلحة اتخذته الجمعية العامة بادئ الأمر، فقد شنت المنظمات المدنية والمنظمات غير الحكومية حملات قوية خلف الكواليس، بمساندة بعض القوى الغربية، لتصوير زمبابوي وكأنها المثال الرئيسي على الدافع وراء ضرورة إبرام معاهدة تجارة الأسلحة. ويتساءل المرء لماذا يتم فعلا التعامل بهذه الطريقة مع زمبابوي، وهي بلد لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين أو العالميين، حتى قبل التفاوض على المعاهدة بوقت طويل، ناهيك عن التوصل إلى اتفاق عليها.

وبالنظر إلى تجربتنا مع المنظمات غير الحكومية في الماضي، فإننا نرفض أي محاولة لتمكينها من الاضطلاع بدور هام بشأن هذه المسألة الأمنية والدفاعية الحساسة. ونرى أن هذا الأمر موكول للدول الأعضاء دون سواها.

ونحن نرى أن هذه الحملة الشعواء ضد زمبابوي، توضح بما لا يدع مجالا للشك أن المعاهدة ستتسم، على الأرجح، بقدر كبير من التسييس، وستطبق بصورة انتقائية، وستكون تمييزية، وستخضع للاستغلال والتلاعب السياسيين من جانب بعض الدول لتحقيق أهدافها المبيتة. ونتعامل مع هذه الحملات الشعواء باعتبارها محاولات مغرضة من جانب بعض الدول الغربية لاستخدام معاهدة تجارة الأسلحة لتحقيق أهداف سياسية رخيصة ومكاسب سياسية ضد زمبابوي، وهو ما نرفضه بشدة.

غير أنني أود أن أؤكد للجنة على أن زمبابوي ستظل منخرطة في هذه العملية على أمل أن يكون مروجوها صادقين بما فيه الكفاية لجعلها جامعة وموضوعية حقا، وللسعي إلى التوصل إلى نتيجة توافقية.

السيدة سانشيث كوينتيرو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعلل امتناع كوبا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ''معاهدة تجارة الأسلحة''.

وكما هو معروف، يتناول هذا النص مسألة معقدة وحساسة للغاية لها تداعيات سياسية واقتصادية وقانونية وأمنية هامة على الدول. وقد شاركت كوبا بفعالية في

المناقشات التي أجريت بشأن هذا الموضوع. وعلى نحو خاص، أعربنا عن شواغلنا في إطار فريق الخبراء الحكوميين، الذي اتضح فيه تعقيد المسألة وتنوع المواقف.

والواقع أن فريق الخبراء الحكوميين لم يتمكن من التوصل إلى توافق للآراء على جدوى وضع صك ملزم قانونا سيقوم بإنشاء المعايير الدولية المشتركة لتصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها. وبعبارة أخرى، من الواضح أنه من الصعب إيجاد أجوبة سهلة لمسألة نقل الأسلحة التقليدية التي لا تحتمل الصيغ المسبقة أو المبسطة للغاية. وعلى الرغم من أن النص الذي اعتمدناه يتضمن عناصر هامة، مثل إعادة التأكيد صراحة على حق جميع الدول في الدفاع عن النفس الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الوفد الكوبي يأسف لعدم تجسيد النص بإخلاص لجميع التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين.

وتعتقد كوبا أن أي صك محتمل وملزم قانونا بشأن نقل الأسلحة التقليدية ينبغي التفاوض عليه على أساس غير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وتدريجي. ونحن لا نفهم الرغبة في فرض تحقيق ذلك الهدف والتسرع في ذلك، لا سيما ونحن في خضم عملية متعددة الأطراف لتبادل الآراء سلطت الضوء على تعقيد المسألة.

ونرى أننا سنحرز التقدم بقدر ما نظل ملتزمين ببناء توافق الآراء وعدم فرض أو إملاء اتفاقات بشأن المسائل المعلقة والمثيرة للجدل من خلال تفضيل آراء البعض على حساب الشواغل الأمنية المشروعة للآخرين. وأود أن أشدد على أن إبرام أي صك فعال حقا ومقبول عالميا بشأن نقل الأسلحة، في المستقبل، يجب أن يتحقق بتوافق الآراء وأن يتمتع بالضرورة بالمشاركة الكاملة للدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للأسلحة.

وترى كوبا أن من الأهمية بمكان أن نشدد أيضا على أن استعراض هذه المسألة في المستقبل ينبغي القيام به في سياق الأمم المتحدة، وتحديدا في هيئة من الهيئات الفرعية للجمعية العامة، مما سيمكّن من تفادي احتمال إجراء عمليات موازية خارج إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف والعالمي، وهو عكس ما وقع، لسوء الطالع، في كثير من الأحيان فيما يتعلق بمسائل أخرى.

السيد بو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعلل تصويت وفد بلدي على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“.

تؤيد سنغافورة بقوة إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تروم وضع المعايير الدولية المشتركة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها. ونحن على استعداد للمشاركة بفعالية في عملية مفتوحة وجامعة وشفافة لإبرام معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة، مع اتخاذ القرارات استنادا إلى توافق الآراء.

السيد تشارلز (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): صوتت ترينيداد وتوباغو مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“، بسبب التزامنا بدعم سيادة القانون في جميع المسائل المتعلقة بأعضاء المجتمع الدولي.

ونرى أننا انتظرنا أطول مما ينبغي إبرام معاهدة قوية وملزمة قانونا لتنظيم جميع جوانب الاتجار بالأسلحة التقليدية. وقد شهدنا، نحن أبناء منطقة البحر الكاريبي، الآثار المدمرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتنا، وهو ما وضع عبئا ثقيلا على كاهل سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في منطقتنا.

غير أن ترينيداد وتوباغو تود أن تسجل أننا، إذ نقر بمنافع توافق الآراء لدى السعي إلى إبرام أي اتفاق دولي، لا نفسر كلمة ''توافق الآراء''، كما استخدمت في الفقرة ٥، على أنها تعني منح أي دولة أو دول سلطة اتخاذ إجراء مماثلة لحق النقض ويمكن أن تؤدي إلى إحباط هدف ومقصد الصك القانوني ذاته الذي نسعى إلى صياغته.

وستواصل ترينيداد وتوباغو العمل بصورة حثيثة مع الدول الأعضاء الأخرى في دورات اللجنة التحضيرية والاجتماعات الأخرى، قبل عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ صوب عقد معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة، ستمنح الحقوق لجميع الأطراف في المعاهدة وتفرض الواجبات عليها.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أخذت الكلمة لأعلل امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار المعنون ''معاهدة تجارة الأسلحة''، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.38/Rev.1.

وبينما نقدر إقرار النص بأهمية اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، لا نزال نرى أن عملية الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم تثمر بعد التوافق في الآراء على عناصر معاهدة تجارة الأسلحة ومعاييرها ونطاقها وجدواها. وبالتالي، فإن القفز من الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة لن يفي بالغرض المطلوب.

وعلاوة على ذلك، يتوخى مشروع القرار أن يتفق مؤتمر الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ على معاهدة لتجارة الأسلحة في غضون أربعة أسابيع. وإصدار حكم مسبق على النتيجة، فضلا عما يكاد أن يكون فرضا لموعد نهائي، يتعارضان مع روح توصية فريق الخبراء الحكوميين بإجراء عملية تدريجية وشفافة وجامعة وتوافقية.

السيد سيفي بورغو (جمهورية إيران الإسلامية): (تكلم بالإنكليزية): أود أن اشرح موقف وفد بلدي إزاء مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1 المعنون ''معاهدة تجارة الأسلحة''.

وباعتبار جمهورية إيران الإسلامية بلدا متضررا من مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة المتصلة بالاتجار بالمخدرات وعمليات الجماعات الإرهابية من خارج البلد، فإنها دعمت على الدوام مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستئصاله. وبالتالي، ما انفك بلدي يساند المبادرات المتعلقة بمنع هذا الاتجار غير المشروع. ونرى أنه، للقيام بمعالجة فعالة للتداعيات السلبية الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا بد من وضع واتباع نهج متكامل. والقفز من خطة إلى أخرى أو من خطوة إلى الخطوة التالية لن يتسبب سوى في إهدار موارد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولن يحقق أي نتائج قيمة.

وبينما كانت المسألة الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في ذلك الصدد هي نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، تحاول بعض البلدان التلميح إلى أن المشكلة الرئيسية هي الاتجار غير المشروع بسبع فئات من الأسلحة، بما في ذلك السفن الحربية، والمقاتلات النفاثة، والقذائف، والمركبات المسلحة، والدبابات. ونرى أن أفضل نهج لتناول مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة سيكون هو التركيز على المسائل الرئيسية والعمل بصورة بناءة في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، مع مراعاة شواغل الجميع.

وعلى الرغم من جميع الخلافات فيما بين الدول الأعضاء، بما في ذلك إيران، فإنها شاركت على نحو بناء في الفريق العامل المفتوح باب العضوية نحو إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، وكان التقرير التوافقي الأول خطوة إيجابية، غير أن

الاقتراح الجديد للقفز إلى المرحلة التالية – وهي عقد مؤتمر للأمم المتحدة – إجراء متسرع وسابق لأوانه.

وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار هذا تشوبه العديد من العيوب، لا سيما في الجزء الخاص بالديباجة. فقد اختار مشروع القرار بصورة انتقائية مبادئ معينة من برنامج عمل الأمم المتحدة، بينما تجاهل المبادئ الهامة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحق في تقرير المصير. وبناء عليه، فإن مشروع القرار هذا غير متوازن وينبغي ألا يشكل أساسا لأي صك محتمل.

وبالنظر إلى الشواغل المذكورة آنفا، امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار هذا.

السيد مالي (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة ليعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“.

وقد صوتت النرويج مؤيدة لمشروع القرار استنادا إلى التزامنا بإبرام معاهدة قوية وملزمة قانونا لتجارة الأسلحة. ومن الأهمية بمكان أن تسفر المفاوضات عن إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة تنظم بصورة فعالة الاتجار بجميع الأسلحة التقليدية. وذلك أمر حيوي للتوصل إلى معاهدة هامة لتجارة الأسلحة تحدث فرقا حقيقيا في الميدان. ونرى أن أي معاهدة تجارة الأسلحة يجب أن تشمل أحكاما قوية بشأن القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات تتعلق بالتعاون وتقديم المساعدة، بما في ذلك الإقرار بضرورة دعم الضحايا.

ويشجعنا ازدياد اهتمام الدول الأعضاء ببدء المفاوضات وتأييدها، ونرحب بالتزامها العلني بتحقيق معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة. وبالشراكة مع الدول الأخرى، سننخرط بصورة بناءة في العملية التحضيرية ومؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠١٢. ونشجع إشراك المجتمع المدني والمنظمات الميدانية المعنية التابعة للأمم المتحدة في العملية المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة. ويتطلب إجراء عملية مفتوحة وشفافة مشاركة المجتمع المدني بصورة فعالة وانخراطه فيها على نحو حاسم.

وتشير الفقرة ٥ من مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1 إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة ”يضطلع بمهمته بصورة مفتوحة وشفافة من أجل التوصل، على أساس توافق الآراء، إلى معاهدة قوية وفعالة“. ونخشى أن يؤثر شرط التوصل إلى توافق الآراء بصورة سلبية على المفاوضات ويقلل من نوعية النتيجة. واتخاذ القرار المتعلق بمنح جميع الدول حق النقض وعرقلة النتيجة النهائية منذ بداية عملية التفاوض سيؤثر عليها بشكل كبير.

وفي الختام، نعتقد أنه ينبغي أن نبذل كل ما بوسعنا للتوصل إلى اتفاق عام على المسائل الجوهرية. فالتأييد الواسع النطاق يعزز النتيجة النهائية، وسيكون هاما لكفالة التنفيذ الفعال للمعاهدة المقبلة لتجارة الأسلحة. غير أننا نرى أن الفقرة ٥، بصيغتها الحالية، ينبغي ألا تفسر على أنها فرض للشرط المتمثل في عدم وجوب اتخاذ القرارات إلا استنادا إلى توافق الآراء.

السيد بلعورة (الجزائر): لقد صوت الوفد الجزائري في نهاية الأسبوع الماضي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.38/Rev.1، إيمانا منه بأن اعتماد مشروع القرار سيخدم الأهداف التي نصبو إليها جميعا في تعزيز الأمن والسلم في العالم، ووضع إطار ينظم هذا النشاط الحساس، ألا وهو تجارة الأسلحة.

كما يريد وفد بلدي أن ينوه بالروح الإيجابية التي سادت المفاوضات بشأن مشروع القرار، وكذلك بما أبداه

مقدمو مشروع القرار من مرونة وسلوك إيجابي لمراعاة شواغل الوفود الأخرى إزاء هذا الموضوع الهام للغاية.

إن تحويل الفريق العامل، كما جاء في مشروع القرار، إلى لجنة تحضيرية للمؤتمر المزمع عقده في سنة ٢٠١٢ لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة يشكل، في نظر وفد بلدي، تطورا إيجابيا هاما، جاء نتيجة للتقدم الذي شهدته أعمال الفريق العامل خلال الدورة الماضية، وللتأييد الكبير الذي تحظى به هذه العملية بصورة عامة.

إن التزام الجزائر بإبرام معاهدة قوية تتناول تصدير الأسلحة التقليدية واستيرادها ونقلها التزام مبدئي ثبت خلال أعمال الفريق العامل، وفي المشاورات بشأن مشروع القرار، والأنشطة المتعلقة بتعزيز المعاهدة بصورة عامة.

كما نود التأكيد، أخيرا، على ضرورة توخي الشفافية والمشاركة، ولا سيما توافق الآراء، لدى اتخاذ القرارات خلال مناقشاتنا القادمة، على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار الذي اعتمد للتو، حتى نكفل عالمية حقيقية للمعاهدة المزمع إبرامها في المستقبل ومشاركة أكبر عدد ممكن من الدول فيها.

السيد حمزة (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكرا جزيلا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأعلل تصويت وفد بلدي على مشروع القرار المعنون ''معاهدة تجارة الأسلحة''، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.38/Rev.1، والمقدم في إطار المجموعة ٤، ''الأسلحة التقليدية''.

وتود جمهورية تترانيا المتحدة أن يتم التوصل إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة عاجلا وليس آجلا. فالاتجار غير المنظم بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تسبب في مأساة اقتصادية وسياسة كبيرة، وفقدان الكثير من الأرواح البريئة، بما في ذلك النساء والأطفال، في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في بلدان منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي.

واعتبارا لذلك، نود أن نشجع كل دولة من الدول الأعضاء على التفاوض بغية تحقيق ذلك الهدف بأقصى قدر من الاستعجال. ووفد بلدي على اقتناع بأن المفاوضات صوب إنشاء صكوك ملزمة قانونا في نهاية المطاف بشأن تنظيم الاتجار بالأسلحة التقليدية وتداولها، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن انتشارها غير المشروع، ينبغي أن تتواصل بدون عراقيل وفي إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف.

وقد صوتنا مؤيدين لمشروع القرار لأنه، خلافا للصيغ السابقة، يمكنه أن يجمع بين المزيد من الأطراف في المفاوضات وأن يثمر النتائج المطلوبة. وقد أيدناه أيضا على أمل أن تواصل جميع الأطراف المتفاوضة مشاركتها وسعيها إلى التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة تحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء. وبالتالي، فإننا نحث، بصورة خاصة، جميع الدول المنتجة للأسلحة على التفاوض بصدق والاستمرار في التحلي بما أبدته من حسن نية وسعة صدر لدى تأييد مشروع القرار هذا.

السيد هيرموزو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل التصويت على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1 بشأن معاهدة تجارة الأسلحة.

تؤمن الفلبين إيمانا راسخا بأهداف معاهدة تجارة الأسلحة الملزمة قانونا المزمع عقدها مستقبلا؛ ومن ثم صوتت مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1. غير أن الفلبين تشعر بالقلق حيال الفقرة ٥ من القرار، ولا سيما صياغتها المتعلقة بتوافق الآراء. حقا، ينبغي بذل جميع الجهود للتوصل إلى توافق الآراء، وبخاصة في معاهدة بأهمية معاهدة تجارة الأسلحة. لكن ينبغي عدم استخدام توافق الآراء لتأخير

أو منع التفاوض على معاهدة تجارة الأسلحة المزمع إبرامها مستقبلا واعتمادها. ولئن كان توافق الآراء مثالا منشودا أو مرغوبا، فإنه يجب عدم اللجوء إليه في أي وقت بغية إحباط هدف نبيل جدا. وفي الحقيقة، فإن شرط توافق الآراء يسمح بممارسة ما قد يرقى إلى مرتبة حق النقض. وفي أي ديمقراطية عاملة قائمة على المشاركة، قد يصبح توافق الآراء ممارسة غير ديمقراطية.

السيد كونلون (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لتعليل تصويته على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، المعنون ”معاهدة تجارة الأسلحة“. ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي.

صوتت النمسا مؤيدة لمشروع القرار استنادا إلى دعمها الثابت القديم الأزل للتفاوض بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة ذات مغزى وملزمة قانونا، وتحدث فارقا حقيقيا على أرض الواقع. ويسعدنا أن مشروع القرار قد اُعتمد بأغلبية ساحقة. وفي هذا السياق، نشكر معدي المشروع على جهودهم.

بخصوص الفقرة ٥ من مشروع القرار، نشاطر الوفود التي تكلمت سابقا معظم الشواغل التي عبرت عنها. وفي الوقت ذاته، يسترشد وفد بلدي بالحاجة إلى عقد معاهدة قوية وفعالة ونناشد جميع الدول تحمل مسؤولياتها ليتسنى لنا بلوغ هذا الهدف بصورة مشتركة. وبهذه الروح، نتطلع إلى التعاون مع الشركاء في العملية التحضيرية وفي المؤتمر في عام ٢٠١٢.

السيد فان دين ايسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتكلم لتعليل التصويت على مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1. بالطبع، تؤيد هولندا تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي في وقت سابق قبل إجراء التصويت.

وترحب هولندا ترحيبا كبيرا باعتماد مشروع القرار الهام هذا. وسيمكن اعتماده من بدء عملية تفاوضية ينتظر أن تؤدي إلى عقد معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢، وترسي أعلى المعايير الممكنة التي يجب احترامها في تجارة الأسلحة التقليدية. ورغبتنا في أن تفي المعاهدة بهذه المعايير العالية هي تحديدا السبب في أننا أعربنا عن القلق حيال التطبيق الصارم لقاعدة توافق الآراء في المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢. فنحن لا نريد نتيجة في حدود القاسم المشترك الأدنى، ولكن نتيجة تعبر عن إلحاحية وخطورة المشاكل التي نريد التصدي لها.

ولأننا مؤيدون بقوة لعقد معاهدة لتجارة الأسلحة، فقد قررنا تأييد مشروع القرار تأييدا تاما. ونحن ملتزمون بالعمل مع مقدمي مشروع القرار وجميع الدول الأخرى لإعداد معاهدة قوية وفعالة وفقا لأعلى المعايير الممكنة، بما في ذلك بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونريد العمل بصورة وثيقة مع مقدمي مشروع القرار وغيرهم في عملية ينبغي أن يكون التركيز فيها على ما ينبغي إدراجه وليس على ما نريد استبعاده وعلى إجراء مناقشة موضوعية وليس على إيجاد عقبات إجرائية لتفادي عقد هذه المناقشة.

ولكي نجعل العملية التي سنشرع فيها اعتبارا من الآن عملية ناجحة، سنظل في حاجة إلى الاهتمام والتعاون القويين من جانب المجتمع المدني. ونعول على أعضائه في مساعدتنا أيضا بأن يبلغونا أحيانا بحقائق غير مريحة، ليتسنى لنا الانتهاء من وضع معاهدة حقيقية وذات مغزى في عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تنظر اللجنة الآن في مشاريع القرارات المدرجة في التنقيح ١ من الورقة غير الرسمية ٤ والمقدمة في إطار المجموعة ١، ''الأسلحة النووية''.

أعطي الكلمة لممثل شيلي ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1.

السيد ديل كامبو (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في هذا العام، تقدم شيلي، بصفتها منسق جهات التنسيق المعنية بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وبالنيابة عن هذه الجهات، مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.46/Rev.1، المعنون ''المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا''. ويشارك عدد كبير من البلدان في تقديم مشروع القرار. ونحن ممتنون على ذلك الدعم.

تعتقد الدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها، بوصفها من أقوى مؤيدي تعددية الأطراف، أن الأمم المتحدة، في ظل البيئة الدولية الحالية، هي أنسب محفل وإطار لتنظيم المؤتمر الثاني لتلك الدول، نظرا لوجود صلة وثيقة بين نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وإنشاء وتطوير مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المناطق أدوات مهمة في منع الانتشار النووي وتقليل فرص استخدام الأسلحة النووية. كما أنها مفيدة في تعزيز السلام على المستويين الإقليمي والدولي وفي إيجاد بيئة من الثقة المؤاتية لبلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

ومشروع القرار ذو طابع إجرائي. ويتمثل هدفه الرئيسي في حشد الدعم اللازم لعقد المؤتمر. وبهدف تحقيق توافق في الآراء وبروح المرونة، سعينا بقدر المستطاع إلى مراعاة مواقف مختلف الوفود وتلبية طلباتها. وقد قمنا بذلك مع التركيز بصفة مستمرة على الهدف الذي أشرت إليه، ألا وهو، عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا في الأمم المتحدة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وذلك مباشرة قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونأسف لأنه سيجرى تصويت مسجل على مشروع القرار، وذلك بناء على طلب وفد واحد. وكنا نفضل بالقطع اعتماد المشروع بتوافق الآراء. وندعو مقدمي المشروع وجميع الوفود التي تؤيدنا فيما يتصل بالأهداف التي أشرت إليها إلى التصويت مؤيدين لمشروع القرار.

ومشروع القرار مبني على التوافق الواسع في الآراء، الذي من الممكن أن يتأثر في حالة الموافقة على التعديل المقترح في الفقرة الرابعة من الديباجة. ولذلك، ندعو مقدمي المشروع والوفود التي تؤيد مشروع القرار إلى التصويت معارضين للتعديل. وشيلي لا ترى غضاضة في التعديل المطلوب، لكننا نعتقد أنه ينبغي الحفاظ على سلامة النص الأصلي لعدم الإخلال بالتوازن الذي تحقق.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات عامة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): نحن مع المبدأ النبيل ونؤكد على أهمية الاتفاقات الدولية في هذا الميدان الخاصة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم. ونهنئ الدول المنضوية في المناطق التي نجحت في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نذكر بأن بلادي، سوريا، قد قدمت مشروع قرار في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أمام مجلس الأمن باسم المجموعة العربية (A/58/667، المرفق) لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

وأما بالنسبة للتعديل المقترح في الفقرة ٤ من ديباجة مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1، فنحن نتحفظ عليه بقوة وللأسباب الآتية. أولا، إن مشروع القرار، كما يشير عنوانه، يعنى بالمناطق التي تم إقرارها دوليا لإخلائها من الأسلحة النووية. وكما هو معلوم للجميع، فإن منطقة الشرق الأوسط ما زالت هي الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة بفعل وجود الترسانة النووية الإسرائيلية ورفض إسرائيل لإنشاء هذه المنطقة.

ثانيا، لقد تم إقحام الإشارة إلى الشرق الأوسط في تنقيح مشروع القرار A/C.1/64/L.46 وربطها بأحكام الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/١٠) وبالمبادئ التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، أي أنه تمت الاستعاضة عن مرجعية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ بمرجعية جديدة غير ملزمة لإسرائيل، وهي المبادئ التي اعتمدت في عام ١٩٩٩.

ثالثا، هناك مشروعا قرارين يتعلقان بالشرق الأوسط يتم اعتمادهما كل عام في لجنتنا هذه وهما ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط'' و ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''. وبالتالي فإن الزج بالإشارة إلى منطقة الشرق الأوسط بلغة مائعة لا تعكس الواقع في المنطقة كما هو إنما يخدم التشويش على مشروعي القرارين آنفي الذكر وإدخال مرجعيات تضعف من المكاسب التي تحققت في كل من فيينا ونيويورك بشأن الأسس اللازمة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للإدلاء ببيان عام بشأن مشروع القرار A/C.1/64/L.55، الذي عرضه ممثل الجمهورية العربية السورية.

في دورة اللجنة الأولى هذه تم التأكيد مرارا وتكرارا على أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحظيت بدعم اللجنة الجماعي في عدة مشاريع قرارات، بما فيها على وجه التحديد مشروع القرار التوافقي A/C.1/64/L.3 المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط''، الذي عرضه وفدي؛ ومشروع القرار A/C.1/64/L.4 المعنون ''خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط''، الذي عُرض بالنيابة عن المجموعة العربية؛ وبالطبع مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد A/C.1/64/L.54 المعنون ''نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي''. إن مشاريع القرارات تلك تعترف كلها بأهمية إنشاء تلك المناطق، لا سيما في الشرق الأوسط.

ويتضمن مشروع القرار المعنون ''إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط'' إشارة صريحة أيضا إلى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتفق عليها لإنشاء تلك المناطق عندما يشير في الفقرة ٥ إلى الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة. إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة تعترف بدون مواربة بالحاجة إلى ''اتفاقات ... يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية'' (القرار دإ-٢/١٠، الفقرة ٣٣). وذلك يتماشى بوضوح مع الدورة الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ولمبادئ عام ١٩٩٩ التوجيهية لهيئة نزع السلاح، التي اعتُمدت في ظل رئاسة مصر للهيئة.

وبصفتنا مشاركا في تقديم مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1، الذي عرضه ممثل شيلي، تؤيد مصر تأييدا قويا الفقرة الرابعة من الديباجة بصيغتها الحالية لأنها تعبر بكل دقة وموضوعية عن الأولويات التي سبق أن حددتها اللجنة فيما يتصل بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بتعبير متفق عليه وبطريقة تتسق تماما مع

نهج مصر تجاه هذه المسألة. والتعبير المتفق عليه ذاك استخدم باتساق في المحافل الأخرى، وآخر مثال على ذلك كان الوثيقة الختامية للاجتماع الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد هنا في نيويورك في أيلول/سبتمبر تحت رئاسة سوريا.

ولتلك الأسباب ستعارض مصر التعديل الذي اقترحته الجمهورية العربية السورية من أجل الاحتفاظ بالإشارة المرجعية في الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1. وهذا تمليه اعتبارات الاتساق في موقف مصر بالنسبة إلى هذه المسألة ذات الأهمية القصوى.

السيد سيفي برغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي التعديل المقترح من الجمهورية العربية السورية والوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.55.

السيد شو إل يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي التعديل السوري الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.55 لتعديل مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1. وقد طُلب إجراء تصويت مسجل. وتبت اللجنة أولا في التعديل المقترح على مشروع القرار والوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.55، الذي طلب إجراء تصويت مسجل بشأنه أيضا.

أعطي الكلمة لممثل ألمانيا في نقطة نظام.

السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): ذكر ممثل شيلي لدى عرضه مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 أنه يفضل اعتماد مشروع القرار بدون تصويت. ولدى رجوعي إلى النظام الداخلي للجمعية العامة وجدت الجملة التالية في المادة ٩٠: ''وإذا اعتُمد تعديل واحد أو أكثر، يُطرح الاقتراح بصيغته المعدلة للتصويت''. وحسب فهمي فإن هذا يعني أن التعديل إن لم يعتمد، فإن الحاجة إلى إجراء تصويت على مشروع القرار ستنتفي. وإنني أثير هذه النقطة لأن رئيس اللجنة أعلن أنه يعتزم إجراء تصويت على القرار في مجموعه. وأستخلص من ذلك أنه ينبغي البت في هذا الأمر بعد التصويت على التعديل (A/C.1/64/L.55)، لأنني لا أرى ضرورة إجراء تصويت مسجل فعلا على مشروع القرار في مجموعه إذا لم يُعتمد التعديل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تفسير تلك المادة التي استرعى انتباهنا إليها ممثل ألمانيا صحيح. لكن الرئاسة تود أن تبلغ اللجنة بأنها تلقت طلبا من أحد الوفد بإجراء تصويت على مشروع القرار في مجموعه، وبالتالي لا خيار لنا سوى المضي قدما في التصويت على مشروع القرار في مجموعه.

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لتوجيه عملية التصويت.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1، المعنون ''المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا'' عرضه ممثل شيلي في الجلسة الـ ٢٣ التي عقدتها اللجنة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار في الوثيقتين A/C.1/64/L.46/Rev.1 و A/C.1/64/CRP.4/Rev.3. وبالإضافة إلى ذلك انضمت أوزبكستان إلى مقدمي مشروع القرار.

أستميح الرئيس عذرا وأقرأ، للتثبيت في المحضر، البيان الشفوي للأمين العام حول الآثار المالية، الذي يجب أن يرافق مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1.

فيما يتصل بمشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1، المعنون ''المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء

مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا''، أود أن أسجل رسميا البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام.

بموجب أحكام الفقرتين ١ و ٤ من مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 تقرر الجمعية العامة عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وتطلب من الأمين العام تقديم المساعدة والخدمات الضرورية التي يحتاج إليها المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا.

وتلبية للطلب الوارد في الفقرة ٤ من مشروع القرار يرى الأمين العام أنه سيكون مطلوبا تقديم خدمات السكرتارية وخدمات الدعم المضمونية للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا.

وإن تكاليف خدمات المؤتمرات لعقد جلستين عامتين للمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا في نيويورك تقدر بـ ٧٠٠ ٢٢٥ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر الاحتياجات غير المتصلة بخدمات المؤتمرات من قبيل المساعدة التقنية العامة وأجور العمل الإضافي والاتصالات والمصروفات المتفرقة بـ ٠٠٠ ٢٠ دولار.

ووفقا للإجراءات المتبعة ستفرض الأمم المتحدة رسما بمعدل ١٣ في المائة لتسديد النفقات المقترنة بتلك الأنشطة لسد التكاليف الإدارية وتكاليف الدعم الأخرى المتكبدة في التنفيذ. وتقدر تلك النفقات بـ ٠٠٠ ٣٢ دولار. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المعمول بها، يتعين تخصيص مبلغ مقابل بنسبة ١٥ في المائة من تكاليف الاجتماع المقدرة كاحتياطي طارئ لتغطية أي عجز قد يحصل في النفقات النهائية. وذلك يساوي ٩٠٠ ٣٦ دولار.

إن جميع التكاليف المتصلة بالمؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا ستسدد وفقا لترتيبات أقرتها الأطراف في المعاهدات. وبالتالي فإن الطلب بأن يقدم الأمين العام المساعدة والخدمات الضرورية، بما في ذلك المحاضر الموجزة، حسبما يتطلبه المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا، لن تترتب عليه أي آثار مالية في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ويجدر التنويه بأن كل الأنشطة المتصلة بالاتفاقيات أو المعاهدات الدولية بموجب الصكوك القانونية لكل منها يتعين تمويلها من الموارد الخارجة عن الميزانية العادية للأمم المتحدة. وهذه الأنشطة تضطلع بها الأمانة العامة بعد أن تكون قد حصلت سلفا على التمويل من الدول الأطراف.

خلاصة القول إن اعتماد مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 لن يسفر عن زيادة في الآثار المالية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

تصوت اللجنة الآن على التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.55 على مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الجمهورية العربية السورية

المعارضون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، ساموا، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، زامبيا

الممتنعون:

أذربيجان، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروس، البرازيل، بروني دار السلام، الكاميرون، الكونغو، إثيوبيا، غيانا، هايتي، كينيا، الكويت، ليسوتو، ليبريا، نيبال، سانت لوسيا، صربيا، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، جمهورية تنزانيا المتحدة

تقرر رفض التعديل الوارد في الوثيقة *A/C.1/64/L.55* بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٤ أصوات مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 معنون ”المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا“.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبريا، الجماهيرية

العربيـة الليبيـة، ليختنـشتاين، ليتوانيـا، لكـسمبرغ، مدغـشقر، مـلاوي، ماليزيـا، ملـديف، مـالي، مالطـة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليـا، الجبـل الأسـود، المغـرب، موزامبيـق، ميانمـار، نيبـال، هولنـدا، نيوزيلنـدا، نيكـاراغوا، النيجـر، نيجيريـا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديـدة، بـاراغواي، بـيرو، الفلـبين، بولنـدا، البرتغـال، قطـر، جمهورية كوريا، جمهورية مولـدوفا، رومانيـا، سـانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مـارينو، المملكـة العربيـة الـسعودية، الـسنغال، صـربيا، سـنغافورة، سـلوفاكيا، سـلوفينيا، الـصومال، جنـوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكـا، سـورينام، سـوازيلند، الـسويد، سويـسرا، طاجيكـستان، تايلنـد، جمهوريـة مقـدونيا اليوغوسـلافية الـسابقة، تيمـور – ليـشتي، توغـو، تونغـا، ترينيـداد وتوبـاغو، تـونس، تركيـا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تترانيـا المتحـدة، أوروغـواي، أوزبكـستان، فـانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييـت نـام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

فرنسا، إسرائيل، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمـد مـشروع القـرار *A/C.1/64/L.46/Rev.1* بأغلبيـة ١٥٩ صـوتا مقابـل لا شـيء، مـع امتنـاع ٦ أعـضاء عن التصويت.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن للمـتكلمين الـذين يرغبـون في الـتكلم لتعليـل التـصويت علـى مشروع القرار المعتمد للتو.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يـود الوفـد الروسـي تعليـل تـصويته علـى مـشروع القـرار A/C.1/64/L.46/Rev.1.

امتنـع الوفـد الروسـي عـن التـصويت علـى مـشروع القـرار. ونحـن نؤيـد تمامـا التطلعـات نحـو التعـاون بـين الـدول الأطـراف في معاهـدات إنـشاء منـاطق خاليـة مـن الأسـلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا. ويتجلى موقفنا المبدئي المؤيد لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تصويتنا على عـدد مـن مـشاريع القـرارات المقدمـة في اللجنـة الأولى. وروسـيا اعترفـت بـالمركز غـير النـووي لمنغوليـا في إطـار معاهدة ثنائية.

في الوقت نفسه، فإننا نسترعي الانتباه إلى الإشارات الـواردة في مـشروع القـرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 إلى فقـرات محددة في وثائق أعدت من خـلال مفاوضـات لم تـشارك فيهـا روسيا. وفضلا عن ذلك، فإننا نعترض على عـدة عبـارات في تلـك الفقـرات. وعلـى الـصعيد العملـي، نلاحـظ أن مقـدمي مـشروع القـرار كـان لـديهم في التفـاوض بـشأن مـشاريع قـرارات أخـرى في اللجنـة الأولى اسـتعداد لمراعـاة شـواغل الـدول بخـصوص الإشـارات إلى وثـائق وقـرارات بعينـها لا تحظى بالتأييد بتوافق الآراء.

وقـد حالـت تلـك الاعتبـارات دون تأييـدنا لمشروع القرار.

السيد شبرد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بخصوص مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1، أتكلم باسم المملكـة المتحـدة وفرنـسا والولايـات المتحـدة. ونـود إيـضاح أسباب امتناعنا عن التصويت.

لقد عبر مجلس الأمن عن تأييده لعقد المؤتمر المذكور في قراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩). ونحن على ثقة بأن المؤتمر يمكن أن يسهم إسهاما مفيدا في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وسياسة المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة حيال إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مبينة في تعليلنا للتصويت على مشرع القرار A/C.1/64/L.31 بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وفي ذلك السياق، نود أن نوضح أننا لا نؤيد جميع المعاهدات المشار إليها في الفقرة الثانية من الديباجة، ريثما تظهر نتائج؛ كما لا يمكن أن نقدم تأييدنا غير المشروط للفقرة ١٢٢ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز (انظر A/63/965، المرفق)، المعقود في شرم الشيخ في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ومع ذلك، نود أن نشكر معدي مشروع القرار ومقدميه على مرونتهم في قبول إدخال عدد من التعديلات عليه، ولا سيما إيضاحهم أن المؤتمر لن يمثل أي دعوة جديدة لطلب موارد مالية من الأمم المتحدة وإقرارهم ببعض الشروط اللازمة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): كما أشرت في بياني العام، فإن وفد بلادي يدعم إجراءات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم، وصولا إلى عالم آمن وخال من أسلحة القتل والتدمير، وبالأخص الأسلحة النووية.

إلا أنني أطلب الكلمة لتسجيل أن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 ينبع من رفضنا للإضافة الجديدة في الفقرة الرابعة من الديباجة وبناء على رفضنا للاستعاضة عن الاتفاقات الدولية الخاصة بنزع السلاح بأي اتفاقات ثنائية. ويطلب وفد بلادي تسجيل تحفظه هذا في المحاضر الرسمية لهذه الجلسة.

السيد ياروشيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): صوتت بيلاروس مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/64/L.46/Rev.1 لأننا نعتقد أنه ذو طابع شامل وعالمي. فمشروع القرار يغطي جميع مناطق العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك، تؤيد بيلاروس عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وختاما، لا بد أن أقول إننا نؤيد أيضا الحجج التي أشارت إليها الوفود التي امتنعت عن التصويت على مشروع القرار. وإجمالا، نعتقد أنه ينبغي لنا، إن أمكن ذلك، حذف عناصر مشاريع القرارات التي تجعل اعتمادها بتوافق الآراء مستحيلا. وهذا الأمر صحيح على وجه الخصوص عندما نتعامل مع مشاريع قرارات إجرائية مثل A/C.1/64/L.46/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت البت في جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أسترعي انتباه اللجنة الآن إلى الوثيقة A/C.1/64/CRP.3، التي تتضمن برنامج العمل والجدول الزمني المقترحين للدورة المقبلة للجنة والتي جرى تعميمها للتو. كما يعلم الأعضاء، بعد اعتماد المشاريع ذات الصلة بجميع مشاريع القرارات والمقررات، علينا استعراض البند ١١٨ من جدول الأعمال، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة بشأن مشروع برنامج العمل والجدول الزمني الواردين في الوثيقة

A/C.1/64/CRP.3، التي استعرضها المكتب بالفعل. وأُعد مشروع برنامج العمل بعد التشاور مع رئيس اللجنة الرابعة. وتم الاتفاق على أن تبدأ اللجنتان الأولى والرابعة عملهما بالتتابع في الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر، كما كان عليه الحال دائما في الماضي. ومع ذلك، وافقت اللجنة الرابعة على السماح للجنتنا بعقد جلسات صباح وبعد ظهر يومي الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر والجمعة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وسيكون العدد الكلي للجلسات مساويا لعدد جلسات هذه الدورة. ومع ذلك وفي ضوء ما يجري خلال هذه الدورة، أقترح أن تخصص جلسة إضافية واحدة لمناقشة عامة وتخفيض عدد جلسات المناقشة الموضوعية بجلسة واحدة. أما هذا العام، فإن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات والمقررات سيكون يوم الخميس من الأسبوع الثاني.

إذا لم تكن هناك أي اعتراضات، هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني لدورتها المقبلة، كما وردا في الوثيقة A/C.1/63/CRP.3؟

تقرر ذلك.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة.

بالنيابة عن حكومتي، أود أن أعيد تأكيد أنه يشرف حكومة أوروغواي ويشرفني شخصيا تمكيني من إدارة عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة. أود أن أعرب عن تقدير خاص إلى الوفود وفدا وفدا على تعاونها الدؤوب والروح البناءة، اللذين أُظهرا خلال الأسابيع الأربعة الماضية من العمل المكثف. وأنا متأكد بأن النتائج التي تمكنا من تحقيقها في هذه الدورة الرابعة والستين لما كان ليتسنى إحرازها بدون دعم كل دولة من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية المختلفة، التي أعربت منذ البداية عن استعدادها للمحافظة على الأجواء الايجابية التي سادت في الأشهر الأخيرة في عملنا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة والتزامها الكامل بذلك.

ومنذ بداية عمل هذه اللجنة، سمعني الممثلون أقول إن هدفي الرئيسي لهذه الدورة هو تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق في الآراء بين جميع الوفود – ليس توافق الآراء على أساس الحد الأدنى من نقاط الاتفاق التي تؤدي إلى صيغ تكون نوعا ما مكررة وضئيلة المحتوى، أو تفرضها الأغلبية على الأقلية أو القوي على الضعيف. وبدلا من ذلك، سعيت إلى تحقيق توافق في الآراء باعتباره حجر الزاوية للجهود الصادقة البناءة التي مكنت اللجنة الأولى من المحافظة على الزخم غير المسبوق السائد فيها حاليا والمضي به قدما في المناقشة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي؛ توافق في الآراء على الإسهام في تحقيق الهدف الشامل المشترك لجميع الوفود والمجتمع المدني، الذي يسمو على المصالح الوطنية والإقليمية المشروعة والجديرة بالاحترام وهو: إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. إن ذلك التزام كبير ومسؤولية ثقيلة ملقاة على عاتقنا جميعا.

في اليوم الأول من عملنا، أشرت إلى أنني، على الرغم من الاختلافات في النهج والمواقف، أود محاولة زيادة عدد مشاريع القرارات التي تعتمد بتوافق الآراء من أجل إظهار أن نبض تعزيز تعددية الأطراف قد تجسد حقا في القرارات والمقررات الصادرة عن اللجنة الأولى. وبعد أربعة أسابيع من العمل المكثف، أود أن أهنئ جميع الوفود على جهودها لصقل وإرساء حجر الزاوية المذكورة آنفا. لقد شهدت الدورة الرابعة والستون اعتماد ٥٠ مشروع قرار وأربعة مشاريع مقررات. واعتمد ٢١ منها بتصويت مسجل، و ٣٣ بتوافق الآراء. ويدل هذا على أنه، لحسن

الحظ، لدينا زيادة في عدد من مشاريع القرارات المعتمدة بتوافق الآراء.

وفي الوقت نفسه، وبعد إذن الأعضاء، أود أن أشير إلى التقدم الثابت المحرز بشأن بعض مشاريع القرارات الهامة المدرجة في جدول أعمالنا. وهذا يشمل مشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/64/L.47/Rev.1)، الذي حظي لأول مرة بتأييد الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية واشتراكها في تقديمه. ويحدوني الأمل في أننا نكثف جهودنا لضمان أن يحقق مشروع القرار هذا المزيد من توافق الآراء في الدورات المقبلة للجنة الأولى.

كما أود أن أشدد على أهمية توافق الآراء على اعتماد مشروع القرار الذي يحث مؤتمر نزع السلاح على أن يتفق في مطلع عام ٢٠١٠ على برنامج عمل يشمل البدء الفوري في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (A/C.1/64/L.1/Rev.1).

بغض النظر عن المواقف التي اتخذها مختلف الوفود، أعتقد أن هذه هي اللحظة المناسبة للفت الانتباه إلى إنجاز ملموس لعملنا – وهو اعتمادنا صباح يوم الجمعة مشروع القرار A/C.1/64/L.38/Rev.1، الذي قررنا فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢ من أجل إعداد مشروع صك ملزم قانونا وفقا لأعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية. ويمثل هذا ثلاثة إسهامات محددة قدمتها اللجنة الأولى في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وبعبارة أخرى، سيكون عمل اللجنة الأولى في هذه الدورة بمثابة دفعة حاسمة للعمل الهام لمؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وفي ذلك السياق، أدعو جميع الدول إلى بذل قصارى جهدها لضمان أن نحرز تقدما تاريخيا حقا في عالم نزع السلاح وعدم الانتشار.

ولا يفوتني في ملاحظاتي أن أنوه بجو العمل الممتاز في مكتب اللجنة الأولى وأن أعرب عن التقدير لذلك. فقد قدم أعضاء المكتب تعاونهم الكامل وتواجدهم التام. لذلك أود أن أشكر علانية نواب الرئيس، السفراء هيلاريو دافيد ممثل الفلبين وحسام علي ممثل مصر وفلوريان لودي ممثل ألمانيا، ومقررة لجنتنا تيتيانا بوخفالاونا ممثلة أوكرانيا على دعمهم.

كما أود ن أعرب عن خالص تقديري للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي. وأشكره على الدعم المتواصل والاقتراحات الجيدة التي قدمها لي منذ انتخابي في تموز/يوليه، وهو ما أقدره تقديرا عاليا وأثمنه كثيرا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق وشكري لجميع موظفي الأمانة العامة الذين ساعدونا في كل إجراءاتنا بتوجيه فعال من السيد تيمور ألاسانيا. وفي رأيي الشخصي، فإن الدورة الحالية للجنة الأولى مميزة التنظيم بفضل الدعم القوي من فريق السيد الأسانيا طوال هذه الأسابيع الأربعة.

وأود أيضا أن أعرب عن خالص تقديري لجميع المترجمين الشفويين والتحريريين، وعلى وجه الخصوص المترجمين إلى اللغة الإسبانية، على مساعدتهم في إعداد ملاحظاتي. وأشكر أيضا مدوني المحاضر ومسؤولي الإعلام وموظفي المؤتمرات ومهندسي الصوت الذين عملوا بجد وراء الكواليس لدعم عمل اللجنة الأولى.

كما أعرب مرة أخرى عن تقديري لحركة عدم الانحياز لما بذلته من جهود بناءة وفعالة ليس في نيويورك فحسب، وإنما في جنيف أيضا عندما أجريت مشاورات في

آب/أغسطس. كما أشكر بلدان الاتحاد الأوروبي على دعمها، والدول الأعضاء في مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ومجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول الآسيوية ومختلف المجموعات دون الإقليمية التي جعلت عملنا ديناميكيا من خلال الإدلاء ببياناتها وتقديم مشاريع القرارات.

أود مرة أخرى أن أتوجه بالشكر إلى المجموعة الإقليمية التي ينتمي إليها بلدي، مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الثقة التي منحتني إياها لقيادة عمل اللجنة الأولى وعلى مظاهر التأييد بلا كلل لعملنا.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشكر المنظمات غير الحكومية على تواجدها الدائم وعلى توضيح رؤية للمجتمع المدني في عمل اللجنة الأولى.

كما أشرت في بداية هذه الدورة، ستجتمع اللجنة مرة أخرى في أيار/مايو أو حزيران/يونيه من العام القادم لانتخاب رئيس الدورة الخامسة والستين.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وأن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأشكر موظفي مكتبكم، فضلا عن موظفي الأمانة العامة، على دعمهم القيم وعلى التعاون الذي قدموه لمجموعتنا خلال هذه الدورة للجنة.

تقدر حركة عدم الانحياز قيادتكم، سيدي، في تولي رئاسة اللجنة. إن تمكن الوفود من الخروج من هذه المناقشات بعزم أكيد على المضي قدما بجدول الأعمال العالمي المتعلق بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وغيره من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وبشأن المسائل الأخرى ذات الصلة وباستمرار الاحترام الكبير الذي يكنه كل واحد منها للآخر أمر يعزى إلى حد كبير لقيادتكم المقتدرة لهذه اللجنة وإشرافكم الماهر عليها. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء على ما أبدته من تعاون خلال جلسات اللجنة.

تؤكد حركة عدم الانحياز على استمرار تعاونها مع جميع الجهات الساعية لتحقيق جدول الأعمال المتفق عليها دوليا بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتأييدها لها، وتأمل أن تشهد عالما يتحقق فيه الأمن والسلام والرخاء للجميع عاجلا وليس آجلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالفرنسية): إنني آخذ الكلمة بالنيابة عن المجموعة الأفريقية لأشكركم، سيدي، على كل ما قمتم به من أجلنا طوال هذه الدورة.

(تكلم بالانكليزية)

باسم المجموعة الأفريقية، أشكركم جزيل الشكر على تفهمكم ومثابرتكم. نحن ندرك أن العمل ليس سهلا. وقد قمتم به وشعرتم بصعوبته وشهدتموه. لقد واصلتم مسيرتكم على الدرب على الرغم من هبوب رياح معاكسة. وها نحن نصل إلى وجهتنا. وأفريقيا تقدركم أنتم وفريقكم من الرجال والنساء الأكفاء الذين عملوا خلال عدة ليال بلا نوم.

صحيح أنه لم يبتسم كل واحد منا للآخر دائما من هذا الجانب. وفي بلدي لدينا مثل يقول عندما يذهب خمسة أشقاء إلى غرفة للكلام بصدق بعضهم مع بعض ويخرجون مبتسمين فهذا يعني أنهم لم يقولوا الحقيقة. ولكنهم عندما يخرجون وعلى وجوههم سيماء الرزانة والجدية، فذلك يعني أنهم يحققون التقدم.

نحن ممتنون لكم، سيدي. لقد رأينا المرآة التي تعكس الصورة التي أمامها – صورة حالة العالم وفسيفساء الاهتمامات. ولكنها، شأن جميع لوحات الفسيفساء، تشكلا كلا واحدا. ويمكننا أن نرى الجمال رغم الاختلافات. وقد سبق أن قلت هنا: إذا أمعنا النظر في شعر رأس بعضنا بعضا – سواء كان شعرا ذهبيا لشخص أشقر من بلدان الشمال الأوروبي أو شعرا أسود لشخص أفريقي فإننا جميعا، إذا عشنا عمرا طويلا، سيكون فوق رؤوسنا في النهاية شعر أبيض.

العالم واحد. وسواء تطرقت المناقشة إلى الحرب النووية أو إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية أو إلى الأسلحة التقليدية أو نزع السلاح أو منع الانتشار أو إلى أي موضوع آخر – فإن كلمة السر هي السلام. ثمة طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه. ويحدونا الأمل أن تؤدي جهودنا ومناقشاتنا إلى عالم آمن في يوم من الأيام للناس الذين يعيشون في بلدان نائية من العالم والذين يعلقون كبار آمالهم علينا.

عالمنا ما زال بحاجة إلى قدر عظيم من سعة الأفق والى قدر كبير جدا من التفهم. إننا نعرف أن هذا ليس سهلا. وعندما يذهب الصياد إلى الغابة للصيد ويعود في وقت متأخر، إذا تأملنا في المصاعب التي ربما يكون قد مر بها، فربما ندرك سبب إحجامه عن تشاطر صيده مع من لم يتجشموا عناء مغادرة البيت.

نتمنى لكم، سيدي، كل خير. إن اهتمامنا بالسلام – حسب إيماننا نحن الأفارقة – يجب أن يفوق كل شيء وأن يتجاوز المصالح الوطنية والتجارية الضيقة. نتقدم إليكم بآيات الشكر من أفريقيا.

السيد ستنيكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، سيدي، وبمكتب اللجنة على براعتكم وكفاءتكم الفائقة في قيادة أعمال اللجنة الأولى. ونود أن نعرب عن إعجابنا الكامل الذي لا تشوبه شائبة بالإرادة القوية التي أبديتموها والمثابرة في قيادة جلسات اللجنة واحدة تلو الأخرى، ربما باستثناء فترات قصيرة جدا.

وأود أن أعرب عن تقديرنا لممثلي الدول الأعضاء كافة على روح التعاون والمرونة التي تحلوا بها. وقد انعكس ذلك في العدد الكبير من مشاريع القرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء وبقلة عدد الأصوات المعارضة عند التصويت على المشاريع.

ولجميع زملائنا الذين سيعودون إلى عواصم بلدانهم أو إلى جنيف أو فيينا نتمنى لهم سفرا سعيدا آمنا.

أخيرا وليس آخرا، نتقدم بالشكر أيضا لموظفي الأمانة العامة المكلفين بخدمة اللجنة الأولى وموظفي مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة شؤون المؤتمرات على صبرهم وتفهمهم وعلى عملهم معنا بروح مهنية عالية.

السيد بوديني (سان مارينو) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، أنتم وأعضاء مكتب اللجنة الأولى على العمل الرائع الذي اضطلعتم به. إن ما أبديتموه في هذه الدورة برهن على أنه يمكن تحقيق الكثير في الأمم المتحدة. وإن سان مارينو – وأثق بأن هذا ينطبق على الكثير من البلدان الصغيرة أيضا – مسرورة للغاية من التوجه الجديد هذا صوب القضاء على مخلفات الاستعمار في العالم والميل إلى اللجوء إلى طرق أكثر فعالية للاتصال بين بعضنا بعضا.

السيدة ريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي نود أن نعرب عن افتخارنا بالطريقة الفذة التي وجهتم بها، السيد الرئيس، دفة أعمالنا. نود أن نعرب عن شكرنا على القيادة

والمهارة الدبلوماسية اللتين جعلتم بهما عملنا يتكلل في النهاية بالنجاح.

السيد هلغرين (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي، أنتم وأعضاء مكتب اللجنة وموظفي الأمانة العامة على قيادتكم المقتدرة وجهودكم المثابرة في دورة هذا العام للجنة الأولى. كما أود أن أشكر الزملاء على انخراطهم في مداولات بناءة في الأسابيع القليلة الماضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

السيد ألاسانيا (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن الشكر لكم، سيدي، على العبارات اللطيفة والإشادة التي وجهتموها إلى الأمانة العامة. كما أود أن أشكر الوفود على مساهمتها في جعل هذه الدورة واحدة من أهم الدورات وعلى جعلنا طرفا في المناقشات الشيقة التي جرت أثناءها. نشكرها على تعاونها الطيب وترددها في ممارسة الضغط على الأمانة العامة. كما أود أن أشكر أعضاء المكتب على سديد مشورتهم وتوجيههم، وأن أشكركم أنتم، سيدي الرئيس، في المقام الأول، على حسن التوجيه والفطنة السياسية التي أبديتموها أثناء هذه الدورة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون اللجنة قد اختتمت الجزء الرئيسي من دورتها لعام ٢٠٠٩. أشكركم جميعا فردا فردا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.